

هذا ما مر به في المتن  
فان قلت كيف لم يمتنع ان لا يستعمل وان تقول  
ان كنت حرجت امر فان اعطيت قلنا اذ وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على  
الاستعمال كان المعنى ان تكن حرجت امر على معنى ان يصحح وجعل امر على فعله ذلك  
مجرد ان لا يكون قد خرج وهذا الكلام على وجهه قوله وهو ما جزم ان مضارع عن اعلم  
ان فعل الشرط والجزاء لم يخرج من ايجوبنا مضارعين انما مضارعنا والجزاء  
ما جزمنا او على العكس من ذلك فالاول نحو ان شئت الى انك فالنعلان جزمنا جعا  
بان لا يعنى ان يمتنع الجزم وهو عامل فيكون عملا فانه لا يستعمل في كل  
واحد منهما على الوجه واما الثاني فلا يظهر فيهما الا ان جزمي كذا في كل الكلمة  
اذا كانت غير شرطية لا يمتنع في حالها وان كان العامل بلا صحتها الا انهما  
في محل الجزم على معنى انهما وقعوا في الوتة في المضارع الذي يستعمل في الاعمال  
مجردا واما الثاني فنحن نأبى ان يكون فالاول مخروم كسختة الاعراب ملاحظة  
مذمومة تارة واما الثاني فلا يظهر فيه الجزم كما ذكرناه واما الثاني المزمع وهو ان يكون  
الشرط ماضيا وجزاء مضارفا فلا يستلزم الاول لا يظهر فيلزم واما الثاني فبني الوجوه ان  
الوجه في الجزم نحو ان تبتك وكذا ما الرفع فلا بد لجزاء فان شرطه فلما لم يظهر الجزم  
في الشرح كان ماضيا على الجزاء عليه فلم يجز في ترك اول احواله وهو الرفع وهو  
مرفوع لفظا وجزم معنى كما ان يقول الله لا يجر من لفظا ودعى مجزوم مع انه مرفوع  
يعقوب الله لا يجر من فعل الظاهر لان الشرط والجزاء هما ان يكونا مجزومين فلما اعتنع

هذا ما مر به في المتن  
فان قلت كيف لم يمتنع ان لا يستعمل وان تقول  
ان كنت حرجت امر فان اعطيت قلنا اذ وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على  
الاستعمال كان المعنى ان تكن حرجت امر على معنى ان يصحح وجعل امر على فعله ذلك  
مجرد ان لا يكون قد خرج وهذا الكلام على وجهه قوله وهو ما جزم ان مضارع عن اعلم  
ان فعل الشرط والجزاء لم يخرج من ايجوبنا مضارعين انما مضارعنا والجزاء  
ما جزمنا او على العكس من ذلك فالاول نحو ان شئت الى انك فالنعلان جزمنا جعا  
بان لا يعنى ان يمتنع الجزم وهو عامل فيكون عملا فانه لا يستعمل في كل  
واحد منهما على الوجه واما الثاني فلا يظهر فيهما الا ان جزمي كذا في كل الكلمة  
اذا كانت غير شرطية لا يمتنع في حالها وان كان العامل بلا صحتها الا انهما  
في محل الجزم على معنى انهما وقعوا في الوتة في المضارع الذي يستعمل في الاعمال  
مجردا واما الثاني فنحن نأبى ان يكون فالاول مخروم كسختة الاعراب ملاحظة  
مذمومة تارة واما الثاني فلا يظهر فيه الجزم كما ذكرناه واما الثاني المزمع وهو ان يكون  
الشرط ماضيا وجزاء مضارفا فلا يستلزم الاول لا يظهر فيلزم واما الثاني فبني الوجوه ان  
الوجه في الجزم نحو ان تبتك وكذا ما الرفع فلا بد لجزاء فان شرطه فلما لم يظهر الجزم  
في الشرح كان ماضيا على الجزاء عليه فلم يجز في ترك اول احواله وهو الرفع وهو  
مرفوع لفظا وجزم معنى كما ان يقول الله لا يجر من لفظا ودعى مجزوم مع انه مرفوع  
يعقوب الله لا يجر من فعل الظاهر لان الشرط والجزاء هما ان يكونا مجزومين فلما اعتنع

هنا

هنا سمع شرطه كذا في المتن وما عليه البيت الذي شرطه وان اتاه خليل يوم سبعة  
يعقوب لا غايه صلي ولا حرم في تعقوبه جاذب في الجزم والبيت لا يجره بكون يوم ستة ويوم  
مسكنه ويوم حرم وجرم والبيت للتعقوب واليوم المشي من بيتك الى بيتك وقال ابو الهيثم  
قال بل حرم اذا كان لا يعطى منه شئ قوله ويجوز الجزاء بالغا اذا كان هذا ليسر او اولا  
او ضميا او دعاء او ما عدا هذا ان لم ان يلزم في الفعل الكس في هذا البيت بل ان يكون جازا  
موضوع لا تقدر فيه على الجزم ثم هذا الغاء لان الغاء لا يجر في الشئ المشي ولا يكون في البيت الكلام  
فاذا قلت ان ناشئ فانت مجرم على ان تكون انت مجرم جوب الشرط وليس الكلام شرطية  
بعد الغاء فيعمل بمن جزمه الا على ضمير غير من يلزم نحو قوله من جزم برب فلا يخاف  
التعقوب في الاشارة فيكون متعاقبا من تعقوب الجزم اذ الجزم ليس به شرطية فاما اصل الكلام  
فدخل حيث لا تقدر فيه على الجزم فخلا كان مباحا واسما اما الاسم فخطا به لان الجزم لا يدخل واسما  
الا هو مرفوع وقوا ويجزوم والمسكين لا يقدر على اسكانه مرة اخرى وكذا كس النبي الدعاء وكذا كس  
الماضي لانه لا يمتنع الاعراب واحترز بالصحح لما كان ماضيا في تأويله المتقبل نحو ان حرجت  
حرجت واما اذا قلت ان حرجت فقد حرجت امر فنحن حرجت الماضي ولا يجر لتاويل  
المتقبل منه بجاء فله هذه اللفظ لما عجزت رزها لزم دخلتها الغاء لما ذكرنا ان الغاء مع ما  
يعدا واقع موقع الفعل الجزم لما جاز من نحو قوله ان ناشئ فانا كرمك واعظم امرك يجز جلا  
على موضع فانا كرمك واليقين يمكن تقدير الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء فيه وبين الذي عليه  
الغاء ان يلزم هناك معنى في الماضي الجرمي الغاء مقدر على الفعل وهو المتعقوب عليه

هذا ما مر به في المتن  
فان قلت كيف لم يمتنع ان لا يستعمل وان تقول  
ان كنت حرجت امر فان اعطيت قلنا اذ وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على  
الاستعمال كان المعنى ان تكن حرجت امر على معنى ان يصحح وجعل امر على فعله ذلك  
مجرد ان لا يكون قد خرج وهذا الكلام على وجهه قوله وهو ما جزم ان مضارع عن اعلم  
ان فعل الشرط والجزاء لم يخرج من ايجوبنا مضارعين انما مضارعنا والجزاء  
ما جزمنا او على العكس من ذلك فالاول نحو ان شئت الى انك فالنعلان جزمنا جعا  
بان لا يعنى ان يمتنع الجزم وهو عامل فيكون عملا فانه لا يستعمل في كل  
واحد منهما على الوجه واما الثاني فلا يظهر فيهما الا ان جزمي كذا في كل الكلمة  
اذا كانت غير شرطية لا يمتنع في حالها وان كان العامل بلا صحتها الا انهما  
في محل الجزم على معنى انهما وقعوا في الوتة في المضارع الذي يستعمل في الاعمال  
مجردا واما الثاني فنحن نأبى ان يكون فالاول مخروم كسختة الاعراب ملاحظة  
مذمومة تارة واما الثاني فلا يظهر فيه الجزم كما ذكرناه واما الثاني المزمع وهو ان يكون  
الشرط ماضيا وجزاء مضارفا فلا يستلزم الاول لا يظهر فيلزم واما الثاني فبني الوجوه ان  
الوجه في الجزم نحو ان تبتك وكذا ما الرفع فلا بد لجزاء فان شرطه فلما لم يظهر الجزم  
في الشرح كان ماضيا على الجزاء عليه فلم يجز في ترك اول احواله وهو الرفع وهو  
مرفوع لفظا وجزم معنى كما ان يقول الله لا يجر من لفظا ودعى مجزوم مع انه مرفوع  
يعقوب الله لا يجر من فعل الظاهر لان الشرط والجزاء هما ان يكونا مجزومين فلما اعتنع

هنا